

ملحق

السنة الثالثة

العدد ٨٩

الجريدة الرسمية

للمملكة العربية السورية

و ١٩٣٢

عجمان : السبت في ٦ ربيع الاول ١٣٥١

مذكرات المجلس التشريعي

محضر الجلسة الثامنة للدورة فوق العادة الثالثة للمجلس التشريعي الاردني الثاني
المتعددة بتاريخ ٦-٦-١٩٣٢

الهيئة التشريعية

الصحيفة

٤٧٥-٤١٨

نصديق قانون توزيع الضرائب في الكرك وفي عشيرة بني حنن لسنة ١٩٣٢

الجلسة الثامنة

للدورة فوق العادة الثالثة للجلس التشرعي الاردني الثاني

انعقدت الجلسة الثامنة للدورة فوق العادة الثالثة للجلس التشرعي الاردني الثاني في الساعة العاشرة من يوم الاثنين المصادف ٢ صفر لسنة ١٣٥١ و ٦ حزيران لسنة ١٩٣٢ برئاسة فخامة رئيس الوزراء وحضور اكثرية قانونية ولم يتغيب عن الجلسة سوى : حمد باشا بن جازي ، حديثه باشا الحريشه ، سعيد باشا ابو جابر ماجد باشا العدوان ، هاشم بك خير .

الرئيس - افتتح الجلسة، فاقر الضبط .

قاسم بك المندلاوي - ارجو بفخامة الرئيس ان نبدأ في المذاكرة تخاشياً من ضياع الوقت في قراءة الضبط السابق الذي يحتوي على الميزانية ومفرداتها للصدقة من قبل المجلس والتي هي مطبوعة بصورة متنة .

توفيق بك - ذاتاً سينشر الضبط السابق في ملحق الجريدة الرسمية .

الرئيس - هل يوافق المجلس على البدء في المذاكرة من دون قراءة الضبط .

(فوافق المجلس على ذلك) .

شكري بك - اجتمعت اللجنة المالية بتاريخ ٢-٦-١٩٣٢ وبعد التدقيق في مشروع قانون توزيع الضرائب في الكرك وعشيرة بني حسن قررت الموافقة عليه بالشكل الآتي :

المادة الاولى :

« يسمى هذا القانون (قانون توزيع الضرائب في قضاء الكرك وعشيرة بني حسن لسنة ١٩٣٢) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية » .

شكري بك - بالنظر لانهاء المساحة في عشيرة بني حسن ، ولان التعامل الجاري في توزيع الضرائب المرتبة عليها محاط بصعوبات جمة ، وهو في الوقت ذاته لا يكفل تحقيق المساوات بين المكلفين ، رأينا في اللجنة المالية ان نجعل العشيرة المذكورة تستفيد من هذا القانون ، فادخلنا الى مواده نصاً صافاً لهذا الغرض ، وقلنا في تسميته (قانون توزيع الضرائب في قضاء الكرك وعشيرة بني حسن لسنة ١٩٣٢) بدلاً من (قانون توزيع الضرائب في الكرك لسنة ١٩٣٢) .

انكم ولا شك تقدرون فائدة توزيع الضرائب على اساس المساحة ، وتسلمون معي بان هذا الاساس من شأنه ان يجعل التكليف واقماً على اساس الطاقة والمقدرة ، لذلك ارجو قبول هذه المادة .

عوده بك - ارجو اذا امرتم ان تزيد عبارة (لسنة ١٩٣٢) بعد كلمة (عشيرة بني حسن) الواردة في المادة ، وكذلك كلمة (في) قبل كلمة (عشيرة بني حسن) ازالة للاتياس ، وحتى لا يفهم بان الضرائب

المرتبة على بني حسن مضمومة على الضرائب المرتبة على قضاء الكرك .
شكري بك - عبارة (لسنة ١٩٣٢) واردة في المادة ، وقرأتها الآن ، اما كلمة (في) التي يقصد وضعها عوده بك ، فمع عدم الحاجة اليها لا ارى بأساً من اضافتها .

حسين باشا الطراونه - يفهم من ان القصد من مسح الاراضي وتحديداتها وتعيينها التي اجرتها هيئة للمساحة ، هو ايجاد العدل والمساواة بتوزيع الضرائب بنسبة الاراضي بين مقاطعات المنطقة ، الانخاص . فهذه هي الفكرة الحقيقية العادلة ، والمقصود المفيد الذي لا يجرى الى احد الاعتراض عليه من حيث الاساس اذا صار التصرف في تطبيقه على قاعدة المساواة بين المكلفين من اهالي المنطقة ، غير ان الاستيعجال بتطبيقه على قسم من البلاد قبل غيرها لا يتناسب مع المبدأ الاساسي والغرض المقصود ، حيث ان هذا المشروع مختص في توزيع ضرائب الكرك على اساس احواض المساحة والتحديد والتعيين الذي جرى فيها مثل امثالها من المقاطعات ولم يعمل به حتى الآن ماعدا عشيرة بني حسن التي صار مسح اراضيها وتعيينها وتقسيمها وافرازها بموجب قانون صدقه المجلس العالي يتضمن تشكيل محكمة خاصة نظرت في جميع اعتراضاتهم على اختلاف انواعها في مدد مهيئة حتى اصبحت صالحة الى توزيع ضرائبها على اساس المساواة .

ان الاستيعجال على تطبيق هذا القانون على مقاطعة الكرك قياساً على عشيرة بني حسن على هذا النوال لا ينطبق على قواعد المساواة وبحسباً عليها من كل الوجوه :

اولاً :- ان احواض المساحة المنوى توزيع ضرائب الكرك على موجبها لم تستكمل الشروط القانونية التي تحفظ حق المكلفين من اهالي تلك المقاطعة من المفدورة ، حيث لم يصدر اعلان قيودها وتعليقها بالهلات العمومية ونشر قوائم التثمين والتخمين في مدة معينة ليطلع عليها المكلفون فيما اذا تبين ان احدهم مفدوراً فيها حتى يراجع الهلات الاجمالية لازالة مفدورته ضمن المدة المضرورة بحسب ما منحه هذه المعاملة الى عشيرة بني حسن .
ثانياً :- من اصول المراجعة ، انه لا يجوز تنفيذ اي امر كان قبل ان يستوفي مايجوز له حق التنفيذ ، فتوزيع الضرائب في الكرك على اساس المساحة والتثمين المار ذكرهما بناء على طلب بعض اشخاص قبل نشر قوائم التثمين وقيود احواض المساحة امر سابق لا وانه ، ومخالف للغاية المقصودة من مسح الاراضي وتسهيل المساواة ، وداع الى مفدورية القسم الاعظم من المكلفين بها ، وان يكن ان المشروع ينص على توزيع الضرائب الحالية فقط على دونات احواض المساحة بدون زيادة ، وان الغاية منه ازالة الضرر بالتوزيع على قاعدة المساواة ، غير ان اعتبار التوزيع على هذا الاساس قد يحدث اضراراً لا تقل عن اضرار التوزيع المزعوم ازالتها عن المكلفين ، فتبديل الضرر بالضرر لا يقبله العقل والوجدان ، عطالاً الغشابة من هذا المشروع في توزيع العدل والمساواة بين المكلفين وتبديل تعامل التوزيع بصورة تضمن المساواة بينهم لكي يتبين الفرق بين التعامل السابق واللاحق .
لذلك الفت نظر المجلس العالي الى عدم تطبيق هذا المشروع على مقاطعة الكرك ريثما يصير نشر قوائم تعيين اراضيها واعلان قيود احواض المساحة فيها في مدة معينة قانونية تنهي بها مدة الاعتراض وتكسيها حتى

العمل فيها قانوناً لكي يجري التوزيع بموجبها على اساس قسامة المساواة المطلوبة ، لاسيما وان حقوق الحزبية محفوظة ولا يوجد ما يدعي الى الاستعجال ، ومشروع الضريبة العمومي على بساط البحث ، وعليه اقترح عرض اقتراحي على الرأي العام وقوله .

شكري بك - تعلمون ان الاصول المتبعة في توزيع الضرائب في الكرك هي الاصول المعروفة بأصول (الخانة) . تقضى هذه الاصول بأن توزع الضرائب بنسبة عدد الخانات ، ومعنى هذا : ان الرجل الذي يملك ٣٠ الف دونم مثلاً ، عليه ان يدفع الضريبة كالرجل الذي يملك سوى دونم واحد ، من هذا المثال يتضح لكم درجة الاجحاف الذي يلحق بالمزارع الفقير فيما يختص بالمخاصة في نفقات الحكومة .

ولقد وردت على الحكومة مضابط من المكلفين في الكرك ، اقصد انها من عدة عشائر وشخصاء ، وهي تفيد الالحاح على الحكومة بتنفيذ احكام قانون كرها ، مما يدل على ان الحالة في الكرك تتطلب الاسراع في تحسين اصول توزيع الضرائب ، بقصد ايجاد المساواة بين المكلفين ، والى جانب هذا اذكر ان مجلسكم الموقر عندما قرأ هذا المشروع وافق على احاطته على اللجنة المالية ، وهذا يفيد اقرار المجلس بحاجة البلاد الى مثل هذا القانون .

اما في موضوع عشيرة بني حسن : فأنا القانون الذي وضع من اجلها ، كان لاجل حل مشكلة الحدود ، واما فيما يتعلق بالاعتراض على التشرين ، فأنا عموماً كنت فيها في بقية المقاطعات . لا اريد ان اطيل البحث في هذا الموضوع ، فكلكم تعرفون ان توزيع الضرائب في الكرك جارٍ على اصول يرهق المزارع الفقير ، ويساعد كل المساعدة اصحاب الاراضي الواسعة . ان الحكومة ، انما اردت تحقيق المساواة بهذا القانون ، وواظمكم تقدرون هذه الفكرة الصالحة ، وتوافقون على المادة الاولى من القانون التي تلونها عليكم الآن .

قاسم بك - احب ان ابين الى المجلس العالي بعض اشياء سمي عنها حضرة مدير الخزينة بناء على طلب الزميل حسين باشا الطراونه ، - اي طلب الاعتراض اسوة ببني حسن ، حتى لا يقال ان قضاء الكرك حرم من اعطاء حق الاعتراض كما اعطي لمشائر بني حسن - فأقول : ان اللجنة التي شكلت للنظر باعتراضات بني حسن ، لم تسكن على التشرين ، بل على التقسيم فقط .

شكري بك - اشكر الزميل قاسم بك على تذكيري ، وملاحظته هذا الامر ، ولكنني اظن انني بحثت هذه النقطة في كلامي السابق .

حسين باشا - انني بدوري لم اعترض على المساواة والسعي لاجمادها ، ولا شك ان مثلي ينبغي ان يكون من طلاب العدل والمساواة ، غير انني طلبت ولم ازل اطلب ان يكون توزيع الضريبة في الكرك على اساس المساحة التي اجرتها الهيئة المختصة ، والتي في ظلي هذا اكرر ان تكون عمليات المساحة قد استكملت شروطها ، وان لا تحرم الأشخاص من حق الاعتراض في مدد معينة قانونية ، لان كل قانون كهذا من قوانين حكومات

العالم يعطي هذا الحق .

عادل بك - ان حضرة مقرر اللجنة المالية قد بين وجبرد اضرار فاحشة من بقاء الحالة على ما هي عليه الآن في توزيع الضرائب في الكرك ، كما ان حضرة الزميل حسين باشا بين انه يحصل اضرار كثيرة من تطبيق هذا القانون قبل اعطاء حق الاعتراض للاهالي على التشرين الجاري من قبل دائرة المساحة ، اذن بحث هنا عن ضررين ، وقد بين حضرة حسين باشا انه لا يجوز ازالة الضرر بالضرر ، ولكنني اريد ان اذكره بأنه عند وجود ضررين يرجع اخفهما ، ويسار على موجه .

فلنكن نعلم ماهية الاضرار التي بحث عنها حضرة مقرر اللجنة المالية ، وكذلك الاضرار التي بحث عنها حسين باشا ، ينبغي ان يعطى لنا ارقاماً واضحة ، وملاحظات صريحة على هذه النقاط ، لتبين ما هي الاضرار التي بحث عنها ، وما هو الاخف منها ، ليرجع تلك الجهة ، وتقر القانون على اساسها .

لذلك اطلب من مقرر اللجنة المالية ان يعطينا ايضاحاً واركاماً واضحة عن كيفية توزيع الضرائب في الكرك ، ومن حسين باشا ايضاحات وافية حول الاضرار التي تصور وقوعها من جراء تطبيق هذا القانون . شكري بك - ليس في المسئلة ما يحتاج ليراد ارقام على ما ظن . ان الضرائب في الكرك توزع بنسبة عدد الخانات دون النظر الى ما هو واقع تحت تصرف صاحب تلك الخانة من الاراضي ، اذ تطلب الضريبة من صاحب الخانة الفقير الذي لا يملك الا دونات قليلة .

توفيق بك - اولاً شيء - كما تفضل به توفيق بك ، نعم انها تطلب بقدر ما تطلب من صاحب الاراضي الواسعة التي قد تبلغ عشرات الالوف من الدونات .

ان الفكرة المالية التي يستند اليها في توزيع الضرائب هي ان يقع التكليف على اساس الطاقة والمقدرة ، فاذا ما كلفنا صاحب الخانة الذي لا يملك شيئاً او يملك دونات معدودات بمثل ما يملكه صاحب الاراضي الواسعة تكون قد خالفنا الدستور المالي والمنطق والعدل .

اني قنع كل القناعة بان حضرة عادل بك يعلم معي في هذه النظرية ، ويشعر هو نفسه بان الحالة في الكرك من حيث توزيع الضرائب تستدعي اصلاح .

اما في موضوع التشرين ، فاني اذكر حضرة عادل بك بالاحاديث الخصوصية التي جرت منذ برهة حول ان قضية الاعتراض على التشرين قضية غير جوهرية بالنسبة لان ثمن الاحواض وقع على الغالب بصورة عادلة او على الاقل بصورة تؤمن للمساواة بين الاحواض ، ابي اكرر ان مسئلة التشرين والاعتراض ليست مسئلة جوهرية بالنسبة للقانون الذي نحن بصددده ، وانه لا يترتب عليها ما يخشى منه اي اجحاف ، كما اكرر ايضاً ان هذا القانون لم يوضع كملاصح نهائى لتحسين الحالة ، وانما قصد منه ازالة بعض الصعوبات على قدر الامكان ، ويجاد المساواة بين المكلفين ، واترك الكلام لحضرة حسين باشا .

سعيد بك المفتي - المسئلة ليست بسيطة في هذه المرة لكننا نعيش في بيئة واحدة ، والسكل منا يعلم ماجرى بيننا من الامور في هكذا احوال .

ان الزميل حسين باشا قد اقر واعترف بان غاية هذا المشروع ، هي غاية سامية ، لا غبار عليها ، وما من احد يمكنه الاعتراض عليه من حيث غاية هذا القانون ، غير ان صاحب الدار ادري بما فيها ، ولا يجوز ان نمر دون ان نلتفت الى بيانات حسين باشا من حيث النقاط التي يحشاها ، فارى ان نحصر هذه النقاط وتدور المناقشة حولها مع قبول الموافقة مبدئياً على هذا القانون .

حسين باشا - بفضل مدير المالية بانه كان التوزيع جرى في الكرك على اساس الخانات . نعم ، التوزيع كان على اساس الخانات ، ولما كان ذلك نتيجة اتفاق عام بين اهالي الكرك حينما فرضت الدولة العشائية عليها فالذين يدفعون اكثر من غيرهم من الضريبة قد ربحوا مقابل هذه الزيادة اراضي من الاراضي المشاعة ، واضرب لكم مثلاً : حينما فرضت الضريبة على قضاء الكرك كان عدد المسيحيين (١٥٠) خانة والمسلمين (٤٠٠) خانة فاقبوا المسيحيون ان لا يقبلوا توزيع الاموال الا على اساس الثابت ، انى ان يأخذوا اثلاث ويدفعوا الثلث ، وعلى هذا الاساس تم الاتفاق ، واخذت الـ ١٥٠ خانة ثلث الاراضي والـ ٤٠٠ خانة اثلاثان . اما الاسلام في الكرك مقسومون الى قسمين ، قسم يدعى (الشراقة) كان منهم : الضحور ، والهوب ، واللبيزين وعدد خاناتهم لا يتجاوز الـ ١٠٠ خانة وشركائهم من الشراقة ينوفوا على ١٠٠٠ خانة ، فلما لم يخذ بقدر الالف من الاراضي المشاعة ، والقسم الثاني للملقب (بالفرايه) منهم : الحباشنه ، والذنبات ، وكانوا ايضاً لا يتجاوزون الـ ١٠٠ خانة في ذلك الحين ، وشركائهم ينوفون على الالف خانة والمالية اخذت بقدر الالف خانة .

اردت ان اورد هذه الامثال حتى يتجلى لمجلسكم العالي بانه ماجرى غدر ، وان يمكن لم يتم العدل بتمامه ، اما الاشخاص الذين يتطلعون توزيع الضرائب بموجب هذا القانون كما بفضل شكركي بك ، اولئك هم الجماعة الذين ذكرتهم ، فبعد ان كبسوا قسطهم من الاراضي ، عادوا الآن يريدون مساواتهم في الضريبة ، واظن ان هذا الطلب لا يستوجب حرمان اهالي الكرك من العدل .

قاسم بك - طالما ان اساس القانون متفق عليه ، وانه مفيد ، ونفس مندوبو الكرك يعترفون بذلك ، كما قال سعيد بك المفتي ، فالاعتراض على مالبعض من حق الاعتراض على قوائم التسمين . فما على حسين باشا الا ان يبين لنا ماهية اعتراضاتهم .

حسين باشا - هذا امر معلوم .

مترى باشا - نعم ، مثل ما اورد الزميل حسين باشا ، ان حسين حلمي وزع الاموال على اهالي الكرك بموجب تليث الاراضي ، حيث كل ثلث اخذ حصته ، الا ان هذا القانون عدل ، وليس لاحد منا ما يقوله عليه ، ونحن لو ان الكرك اصحاب الاراضي لانود ان تبقى علينا الاموال مقطوعة كما كانت الا ان تلك الحالة لا تتفق

مع العدل ، ولا انصاف المظلوم ، وما لهذا الامر من تدبير موقت الا قبول هذا القانون .
رفيعان باشا - الحقيقة انه يوجد ظلم ، ولكن مثل ما بين حسين باشا كانت التوزيعات على اساس الثابت ، ولا ادري اسباب هذا الاستعجال لتنفيذ هذا القانون قبل ان تتم كافة معاملات المساحة وما يتفرع عنها من امور .
عوده بك - انا احد المكلفين في الكرك ، وبموجب هذا القانون ساكون مكافأ بأضاف اضعاف ما كنت ادفعه من الضريبة ، اريد ان اقول كلمة لا تشوبها اقل شائبة :

تفضل حسين باشا وشرح عن حالة تقسيمات الاراضي وجعلها اساساً لتوزيع الاموال الاميرية في الكرك ، مع ان نفس عطوفة الباشا يعتقد تمام الاعتقاد بان نفس التقسيمات لم تكن منصفة بينه وبين اخيه ، ولا بيني وبين اخي .

ان اراضي الكرك على نوعين : الاول منها يسمى الاراضي الملكية ، ومعنى ذلك ، الاراضي المنصلة بكل شخص بالارث عن مورثه ، او ان يكون اشتراها بآله . والتقسيم الثاني يدعى الاراضي المشاعة ، وهذه الاراضي هي التي حصل عليها اهالي الكرك نتيجة محاربات جرت مع العربان المجاورة ، وبعد ان تقابلوا متصرفيها السابقين اقتسموها بعد ان استولوا عليها كل بحسب موقفه وقتئذ ، وبقي هذا الحال مستمر ، وكل عشيرة تأخذ حصتها وتقسما بين افرادها بنسبة الخانات (كما تفضل مدير الخزينة) .

ولما افتتحت الحكومة العشائية لواء الكرك ، وادارت ان تضع ضريبة مستعجلة بحسب الزمان والمكان ، لم يسعها ان تضع قاعدة لتوزيع هذه الضرائب الا قاعدة الاراضي المشاعة ، طالما وليس لديها ما يمكنها من ايجاد قاعدة غير هذه ، واما الاراضي الملكية والبساتين فلم تضع عليها ضريبة ، وبقيت مستثناة حتى هذا اليوم ، ثم توالى الحكومات بعد ذلك العهد ولم تتمكن ولا واحدة منها من وضع قاعدة جديدة صادرة بتدليل القاعدة السابقة ، بل كل منها اهتم بالمحافظة على منافع الخزينة ، ضارباً بمنفعة الاهالي عرض الحائط ، ومكتفية بوضع زيادات من وقت الى آخر على اساس المنة .

قلنا ان الاموال الاميرية تؤخذ على الخانات ، ومن يملك سهم واحد يدفع مثلي انا ، مما في املك اراضي ما تساوي اراضي عشيرة ، ولذلك ليس من العدل ان تبقى الاراضي للملكية والبساتين وسائر الاملاك معفاة من الضريبة ، الامر الذي لم تتمشى عليه الامم في العصور القديمة .

ربما ان هذا القانون الموضوع الآن على بساط البحث لم يطبق العدالة تماماً ، ولكن على كل حال يؤمن المساواة ، وليس هو الا حكم بين المزارعين ، وليس بين الحكومة والمزارعين . اما القانون المنوي وضعه بين المزارعين والحكومة ، هو المشروع الذي احيل على اللجنة ولم يوضع على بساط البحث الآن ، اما القانون الحاضر اذا تأخر تصديق المشروع الموجود لدى اللجنة فيمكن لكل منا ان يطلب تعديله .

حسنت باشا - عوده بك افاد بان توزيع الضريبة في الكرك ماجرى على حسب ما شرخته في بياناته ، وضرب صفحاً عن الاستفادة التي استفادتها الاقليات في الكرك من مسلمين ومسيحيين من اراضي الكرك

المشاعة، فكل صاحب وجدان يجب ان يعترف بها كما اعترف متري باشا وايدها امام مجلسكم هذا، واما انصر بمجازة بشأن ايجاد طريقة في امر التوزيع بصرف النظر عن البحث في قوله الذي نوه به (بانه لم يجز بالقرون الوسطى) فاننا معه لايجاد طريقة عادلة، لا يكون فيها محاباة، وطلما ان المقصود تحقيق العدل.

متري باشا - ان غاية حسين باشا من تأجيل هذا القانون، هو ريثما يعطى حق الاعتراض على قوائم التثمين الى اهالي الكرك. اما القانون فانه عادل، والحكومة قصدت به رفع الغدرو وتحقيق المساواة.

شكري بك - اعتقد ان البحث قد فُضِح، وارجو يا فضيلة الرئيس وضع المادة الاولى من هذا القانون على الرأي.

(قبلت بالأكثرية).

المادة الثانية:

« تعني كلمة (الضرائب) ضريبة الويركو والعشر وبدل الطريق وكلة (متصرف) الشخص الذي يستوفي بدلات ايجار الارض او نواتجها سواء اكان تصرفه هذا بسند تصرف ام بدون سند. على انه اذا أجر ذلك الشخص الأرض الى مستأجر ما بقدر شفيها كان ام خطياً تمهد فيه المستأجر بدفع الضرائب عن تلك الارض فحينئذ يقوم المستأجر مقام المتصرف »

(قبلت بالأكثرية).

المادة الثالثة:

« توحد الضرائب في قضاء الكرك وعشيرة بني حسن ويعتبر مجموعها بدلاً مقطوعاً ويزع على اساس الاحواض اي قطع الاراضي بنسبة دوناتها كما عينت بموجب قانون تحديد الاراضي ومسحها وتثمينها لسنة ١٩٣٠ على ان لا يؤدي هذا التوحيد الى أية زيادة على مجموع الضرائب المرتبة على قضاء الكرك وعشيرة بني حسن قبل صدور هذا القانون. اما التوزيع بين الافراد المتصرفين في تلك الاحواض فيعين بنظام خاص »

عوده بك - ان الفقرة الاولى من هذه المادة تحمل التأويل و.....

شكري بك - سأقترح الآن ما يزيل الالتباس:

يقول عطوفة النائب العام ان الفقرة الاولى من هذه المادة تحمل التأويل، اذ قد يفهم منها انه يقصد ضم مجموع الضرائب في الكرك الى مجموع الضرائب في بني حسن، ثم توزعها بالجملة على اساس المساحة، ولأجل ازالة الالتباس اقترح ان نكتفي في هذه المادة بذكر قضاء الكرك، وان نضع مادة خاصة لعشيرة بني حسن.

وبناء على ملحوظة أخرى: ترون في قرار اللجنة المالية الذي وزعت نسخته عليكم اننا وضمنا في صلب المادة الثالثة التي تلونها عليكم الآن عبارة تكفل عدم الزيادة على مجموع الضرائب المرتبة على قضاء الكرك

من جراء توحيدها.

واقترح علاوة على ذلك ان تعدل المادة الثالثة كما يلي:

« توحد الضرائب في قضاء الكرك ويعتبر مجموعها بدلاً مقطوعاً ويزع على اساس تثمين الاحواض اي قطع الاراضي كما عينت بموجب قانون تحديد الاراضي ومسحها وتثمينها لسنة ١٩٣٠ على ان لا يؤدي هذا التوحيد الى أية زيادة على مجموع الضرائب المرتبة على قضاء الكرك قبل صدور هذا القانون. اما التوزيع بين الافراد المتصرفين في تلك الاحواض فيعين بنظام خاص »

(قبلت بالأكثرية).

شكري بك - اما المادة الرابعة التي ينبغي ان نضعها خصيصاً لعشيرة بني حسن، فأقترح ان نكون بالنص الآتي:

المادة الرابعة:

« يجري توحيد الضرائب وتوزيعها في عشيرة بني حسن بالصورة المبينة في المادة الثالثة »

(قبلت بالأكثرية).

شكري بك - المادة الرابعة من المشروع اصبحت الآن تسمى الخامسة وهي كما يلي:

المادة الخامسة:

« تلغي احكام هذا القانون ما يخالفها من القوانين والانظمة الاخرى »

(قبلت بالأكثرية).

الرئيس - اضع مجموع القانون على الرأي.

(قبلت بالأكثرية).

توفيق بك - ارجو ان يكون الاجتماع غداً يوم الاربعاء حيث تنتهي الدورة الحاضرة كما ورد في الارادة السنية.

الرئيس - الاجتماع غداً الساعة العاشرة.

ورفعت الجلسة

سكرتير المجلس التشريعي
عمر زكي

